انعكاسات حوكمة التقارير المالية في ترشيد قرارات المستثمرين في الاسواق المالية في ظل معايير الابلاغ المالي (IFRS) / دراسة تحليلية لعينة مختارة من الشركات المساهمة في العراق

م.انتصار صابر الجبوري/ كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل
م. ندى عبد الرزاق اغا
م. شيماء محمد سمير الراوي

تاريخ التقديم:2018/4/18
تاريخ القبول:2018/6/6

المستخلص

بعد الأزمات المالية التي حدثت جنوب شرق أسيا وأمريكا واكتشاف الفساد المالي والإداري التي طالت هذه الشركات والتي ادت الى تعرضها للازمات ، ومنذ ذلك الحين بدأت المنظمات والمؤسسات المهتمة بالمحاسبة بطرق جديدة لزيادة ترشيد إدارة هذه الشركات ومن هنا جاء مفهوم الحوكمة والتي تعني الادارة الرشيدة، فالحوكمة بجوانبها الحسية أكدت على اعتمادها معايير الابلاغ المالي واعتمادها التدقيق الداخلي والخارجي لغرض اضفاء المزيد من الموثوقية والمصداقية على التقارير المالية التي تزيد من ثقة المستثمرين باتخاذ قراراتهم الاستثمارية في الاسواق المالية، لذا تناول البحث اسهامات حوكمة التقارير المالية لترشيد قرارات المستثمرين في الاسواق المالية عن طريق التعرف على حوكمة التقارير المالية في ظل معايير الابلاغ المالي ودورها في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الاسواق المالية ، ومن خلال توزيع استمارات الاستبانة على عدد من محاسبي ومساهمي العينة تم التوصل الى ان لنجاح حوكمة التقارير المالية لابد للادارات أن تقتنع بأهمية قواعد وضوابط الحوكمة بما يساعد في تنفيذها وتطوير الهياكل الداخلية للشركات بهدف دعم الشفافية وضمان سلامة الادارة، وأهميتها لرفع القدرة التنافسية المالية ، والتوصل الى عدة التوصيات منها ان تطبيق حوكمة التقارير المالية يُمكن المستثمر من الاستنتاج ان ادارة الشركة والمتمثلة في مجلس الادارة والادارة التنفيذية ادارة قوية وعلى دراية تامة بما يحدث في الشركة .

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 106 المجلد 24
الصفحات 534ـ 551

المقدمة :

لقد كشفت الأزمات المالية والانهيارات التي تعرضت لها الكثير من الشركات العالمية عن الكثير من حالات الفساد ، ولاسيما الفساد المالي والمحاسبي لفشل تلك الشركات في اعتماد الشفافية والمصداقية في إعداد التقارير المالية، مما أدى إلى تكبد حملة الأسهم خسائر مالية فادحة انعكست سلبا على مصداقية الشركات المستثمر فيها وأسواق رأس المال من خلال توجه المستثمرين الحاليين والمرتقبين للبحث عن منافذ استثمارية بديلة، الأمر الذي قاد الجهات المهنية المعنية بالمحاسبة التأكيد على الشفافية والافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية ، من خلال مجموعة من معايير الابلاغ المالي بما ينسجم مع مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة ،مما يؤدي الى اتخاذ قرارات رشيدة في توجيه استثماراتهم في الاسواق المالية، وذلك ضمن إطار حوكمة التقارير المالية التي تستند إلى مجموعة محددة من المبادئ العامة ، بهدف حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.

المبحث الاول/ منهجية البحث

1ـ مشكلة البحث :

إن المعلومات المتضمنة في التقارير المالية في بعض الشركات المساهمة العراقية قد تفتقر الى الشفافية مما يؤدي إلى تضليل المستثمرين في قراراتهم الاستثمارية و يعرض الكثير من حملة الأسهم إلى خسائر فادحة ويعود السبب في ذلك إلى نسبة التفاوت في عدم الاعتماد على مبادئ حوكمة التقارير المالية ومعايير الابلاغ المالي التي تؤدي إلى الشفافية في الإفصاح وحماية حقوق حملة الأسهم ،ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي :

هل ان اعتماد حوكمة التقارير المالية في ظل معايير الابلاغ المالي تسهم في ترشيد قرارات الاستثمار؟

2ـ أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من أهمية تطبيق مبادئ حوكمة التقارير المالية و التي تهدف إلى حماية حقوق حملة الأسهم من خلال التأكيد على الشفافية في الإفصاح وعدم التضليل في التقارير المالية وهذا ينعكس على قرارات المستثمرين في الأسواق المالية واهتمامه بمدى اعتمادها على المعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي في إعداد التقارير المالية الصادرة عن الجهات المهنية المعنية بالمحاسبة.

3ـ اهداف البحث :

يهدف البحث الى:-

1- بيان مفهوم حوكمة التقارير المالية ومبادئها وآلياتها .
2- توضيح مفهوم الاسواق المالية وعلاقتها بالمعايير المحاسبية لاعداد التقارير المالية .
3- بيان الدور الايجابي لحوكمة التقارير المالية في ظل معايير الابلاغ المالي على كمية وقيمة المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية لترشيد قرارات المستثمرين في الاسواق المالية.

4ـ فرضيات البحث :

يستند البحث على فرضيتين هما:

<u>الفرضية الاولى :</u>

يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين حوكمة التقارير المالية في ظل معايير الابلاغ المالي والقرارات الاستثمارية في الاسواق المالية .

<u>الفرضية الثانية:</u>

توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين حوكمة التقارير المالية في ظل معايير الابلاغ المالي والقرارات الاستثمارية في الاسواق المالية .

ثانيا: دراسات سابقة

علي عبد الجبار الحاج علي (2010) العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية في القطاعين المصرفي والصناعي .

سعت هذه الدراسة إلى التعريف بمبادئ الحاكمية المؤسسية واختبار أثر تطبيق هذه المبادئ على جودة التقارير المالية للشركات وذلك من خلال محاولة إيجاد مؤشرات ودلائل عملية لقياس مستوى الحاكمية وعلاقتها بجودة التقارير المالية .وعملت الدراية على قياس جودة التقارير المالية بمقدار تذبذب عائد السهم السوقي لتلك الشركات حول موعد نشر تقاريرها المالية، أو بمدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح .كذلك حاولت الدراسة التوصل إلى نموذج مقترح لقياس مستوى الحاكمية المؤسسية حسب متغيرات الدراسة ، حيث ركزت متغيرات الدراسة على مسؤوليات مجلس الإدارة واستبعدت المبادئ الأخرى لحاكمية الشركات.

حواس صلاح (2008) التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية هدفت الدراسة إلى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي، ومن ثم تحليل وتقييم انعكاساتها على وضعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين في أسواق المال الدولية.

هدفت الدراسة أيضا الى تشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق و التنسيق بين معايير المحاسبة المطبقة بين الدول المختلفة، ليتم بناءا عليها تقديم التوصيات والاقتراحات الملائمة لتجاوز هذه المعوقات مع التركيز بشكل خاص على الدور البناء الذي يمكن أن تمارسه في هذا المجال اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة .

الجديد من هذا البحث هو ان كل الدراسات علاقة او اثر الحوكمة على الافصاح في القوائم المالية او اثر او علاقة الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبيىة ،في حين هدف البحث الى ان الحوكمة خاصة بالتقارير المالية من خلال مدى التزام معدي هذه التقارير بالمعايير المحاسبية والابلاغ المالي مما يؤثر على موثوقية ومصداقية المعلومات وشفافية الافصاح .

المبحث الثاني / حوكمة التقارير المالية

أولا: مفهوم الحوكمة:

تعد الحوكمة من المواضيع الهامة لما لها من اهمية كبيرة في ادارة الشركة وحماية حقوق المساهمين لارتباطها ارتباطا وثيقا بالأزمات المالية الاقتصادية، كما انها تؤثر على مهنة المحاسب وهو بدوره يؤثر على عدالة التقارير المالية التي يتم اعدادها من قبله وفقا للمبادئ ومعايير الابلاغ المالي .

لاتوجد ترجمة عربية تنطبق تماما على كلمة الحوكمة فهي لفظ مستمد من الحكومة وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم ويتضمن العديد من الجوانب كما جاء بمعناها باللغة الانكليزية (Governance)الا أنه في عام 2003 اصدر مجمع اللغة العربية اعتماده لهذا اللفظ (الحوكمة) حيث اكد في بيان له "في رأينا ان الترجمة العربية (حوكمة) للمصطلح الانكليزي ترجمة صحيحة مبنى ومعنى ،فهي أولا جاءت وفق الصياغة العربية لمحافظتها على الجذر والوزن وهي ثانيا تؤدي الى المعنى المقصود بالمصطلح الانكليزي وهو تدعيم مراقبة نشاط الشركة ومتابعة أداء القائمين عليها واعتماد هذا المصطلح بصورته تلك من شأنه ان يضيف جديدا للثروة المصطلحية للغة العربية في العصر الحديث .(آل غزوي ،2010: 8-9)

اما المفهوم الاوسع للحوكمة فتعني كيفية وضع هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية فى ظل سلطة القانون فهي عبارة عن مجموعة من القواعد والسلوكيات التي تدار الشركات ويتحكم فيها طبقا لها ويحقق نموذج جيد لحوكمة التقارير المالية هدفه بان يحافظ على توازن سليم بين الملكية والادارة وكذلك التوازن بين الاداء والالتزام ،كما تتضمن مجموعة من العلاقات بين ادارة الشركة ومجلس ادارتها ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين وتقدم حوكمة التقارير المالية ايضا الهيكل الذي من خلاله توضع اهداف الشركة وتحدد وسائل انجاز تلك الاهداف والرقابة على الاداء.(يوسف ، 2009: 120 - 121)

ويشير البعض الى الحوكمة بانها الانشطة الرقابية التي يتخذها مجلس الادارة ولجنة التدقيق لضمان نزاهة عملية اعداد التقارير المالية. (Cohen J.R &Hanno,2000: 133)

ويلخص اخر مفهوم الحوكمة بانها نظام مبني على مفهوم المحاسبة والمسؤولية ،لانها مصطلح يأتي من ثقة المالكين الذين فوضوا المدراء صلاحيات لادارة الشركة وان هؤلاء المدراء عرضة للمحاسبة عن اية مخالفات ترتكب من قبلهم .(Hontz & Aleksander, 2009: 16)

ان مفهوم الحوكمة يؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمسألة المالية والادارية داخل الشركات بما يحميهامن ان تلقى مصير الشركات المنهارة نفسه .(الجليلي ورمو،2012: 125)

اما حوكمة التقارير المالية تعني إلزام الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي في إعداد تلك التقارير وعدم السماح بالتلاعب بإخفاء أو حذف للمعلومات أو تغيير في السياسات التي من شأنها أن تؤثر على الشركة سلبا أو ايجابيا .

تؤدي حوكمة التقارير المالية إلى جودة التقارير المالية والمحاسبية من خلال توفير المعلومات اللازمة والتي تتصف بالموثوقية والموضوعية والمصداقية التي من شأنها تحسين فهم وأهمية الأدوات المالية وأدائها في الأسواق المالية وتوفيرها للمعلومات بشكل مضمون وصحيح لمستخدميها ، واستخدام السياسات المحاسبية الملائمة ومساعدة الإدارة في التحكم بالمخاطر التي تتنبأ بها ، فشمول التقارير المالية جميع المعلومات اللازمة والضرورية تعطي لمستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية، فدرجة حوكمة التقارير تؤثر على تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين .

إن توفر المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي والقواعد الخاصة بإعداد التقارير والتي تمت من قبل الجهات الرسمية عملت على تعزيز وتفعيل تطبيق قواعد حوكمة التقارير المالية التي أصبحت مطلباً ضرورياً، وذلك للمساهمة في تدعيم الثقة في الشركات والمؤسسات من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان تعزيز مبد أ الشفافية والمساءلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين.

ثانيا: مبادئ الحوكمة

نظراً للدور المهم الذي تؤديه الحوكمة في مجال الإصلاح المالي والإداري في كل القطاعات. جاءت المبادرات من البنك الدولي ومنظمة التعاون والاقتصاد والتنمية بالتظافر مع الهيئات والجمعيات الدولية، وتكللت هذه الجهود بمبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بإصدار مجموعة من المبادئ وذلك في سنة 1999، وتعد هذه المبادئ مقاييس للأداء الجيد في الشركات، ونتيجة لما حدث من تطورات أعيدت صياغة تلك المبادئ في سنة 2004 وأصبحت تتمثل بالآتي:(ابراهيم وكريم، 2013: 164)

1- ضمان وجود إطار فاعل لحوكمة الشركات
2- الحفاظ على حقوق المساهمين
3- تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين
4- دور أصحاب المصالح
5- الإفصاح والشفافية
6- مسؤولية مجلس الإدارة

ومن خلال استعراض مبادئ الحوكمة يتضح بأن الغرض من تطبيقها يتمثل في الآتي:(الشمري ،2008: 121)

ا- بناء المساءلة والمصداقية والنزاهة وتقويتها.

ب- سلامة البيانات والمعلومات بهدف حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح الآخرين.

ج- تطوير ثقافة السلوك المهني والأخلاقي لكون الثقة والنزاهة تؤديان دوراً حيوياً ومهماً في الحياة الاقتصادية.

د- ضمان التوجيه والإرشاد الستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك المبادئ ملائمة للمتخصصين الماليين والمستثمرين في أسواق المال وصانعي القرارات والتنفيذيين في الشركات، وذلك على اعتبار أن الحوكمة تعد أداة قوية للتطوير والإصلاح الاقتصادي.

ثالثا : أهداف وعناصر تطبيق الحوكمة

إن الممارسات الجيدة للحوكمة سيساعدها على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية :(الامين ،2010: 6)

1- العدالة والشفافية فى معاملات الشركة وحق المساءلة.
2- حماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائدهم.
3- منع المتاجرة بالسلطة فى الشركة.

4- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة.
5- الإشراف على المسئولية الاجتماعية للشركة فى ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
6- تحسين الإدارة داخل الشركة والمساعدة على تطوير الستراتيجيات وزيادة كفاءة الأداء.

وهناك مجموعة من العناصر الأساسية التى يجب توافرها لدعم التطبيق السليم لحوكمة التقارير المالية داخل الشركات وهى كما يأتي :(حسن ،2006: 9)

أ- وضع أهداف ستراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التى تكون معلومة للجميع.
ب- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية فى الشركة.
ت- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم لدورهم فى عملية الحوكمة.

رابعا:المفهوم المحاسبي لحوكمة التقارير المالية في الشركات المساهمة

اتفق الكثير من الباحثين والكتاب في المحاسبة على ان المفهوم المحاسبي لحوكمة التقارير المالية تتأثر بالمعايير المحاسبية والتدقيق الداخلي والخارجي ولجان التدقيق وكالآتي:

1.المعايير المحاسبية:تؤدي المعايير المحاسبية دوراً مهماً في حوكمة التقارير المالية إذ إنها توفر الأسس والقواعد اللازمة لإعداد التقارير المالية بجودة عالية تتسم بالشفافية والمصداقية وهذا بدوره له تأثير مهم في اتخاذ القرارات ،كما أن الالتزام بمعايير جودة المعلومات المحاسبية والالتزام بمعايير اعداد التقارير المالية يضفي الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية .

2.التدقيق الداخلي: يعد التدقيق الداخلي أحد أدوات الرقابة الداخلية ، فقد شملت واجبات مهنة التدقيق الداخلي ثلاثة مجالات جديدة فضلاً عن مجالها السابق في الرقابة والإذعان وهذه المجالات هي:

المجال الأول: تقييم المخاطر. المجال الثاني: الاستشارات. المجال الثالث: حوكمة الشركات.

كما قام معهد المدققين الداخليين (IIA) بتشكيل لجنة عمل لوضع إطار جديد للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ويتكون هذا الإطار من ثلاثة أقسام هي: (IIA, 2003: 2)

ا- المعايير والأخلاقيات. ب- دليل الممارسة. ج- الأدلة أو الأدوات المساعدة في الممارسة والتطوير.

3. التدقيق الخارجي: يعرف التدقيق الخارجي (بأنه العملية المنظمة التي تؤدي عن طريق مدقق مؤهل وحيادي للتحقق من صحة معلومات ومزاعم قابلة للتحقق منها ما يتعلق بأنشطة وأحداث مالية ومطابقة نتائجها الاقتصادية مع معايير محاسبية مقررة عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات التدقيق مع التقرير عن نتائج تلك العملية للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قراراتها. ويتمثل دور المدقق الخارجي في ضوء حوكمة التقارير المالية في الآتي:(يعقوب، 2006: 104)

ا. تنفيذه لمهمته الأساسية تجاه المساهمين. ب. ارتباطه الوثيق بأنظمة الرقابة الداخلية.
ج. طبيعة عمله مع الإدارة التنفيذية. د. علاقته بمجلس الإدارة.
ه. مسؤولياته تجاه سلطات الرقابة الرسمية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك علاقة وطيدة بين المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين في ظل الحوكمة، إذ إن المدققين الداخليين قادرون على اكتشاف التلاعب في التقارير المالية، ومن ثم فإنه يمكن للمدققين الخارجيين التشاور معهم بشأن تقييم وتقدير مخاطر التلاعب. (عيسى، 2008: 20-21)

4.لجنة التدقيق: لقد حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحالي باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية المتخصصة والباحثين، ويعود هذا الاهتمام إلى الدور الذي يمكن أن تنهض به لجنة التدقيق في زيادة الدقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، عن طريق دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على مهنة التدقيق الداخلي، وكذلك دورها في دعم استقلالية التدقيق الخارجي فضلاً عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ الحوكمة ، وهذا ما حدا ببورصات الأوراق المالية إلى مطالبة الشركات التي ترغب في التسجيل فيها بتشكيل مثل هذه اللجنة .(التميمي،2008 :105)

ويتمثل الجانب المحاسبي بتطبيق مبادئ الحوكمة بالرقابة على العمل المحاسبي ابتداء من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية لإعداد التقارير المحاسبية ومتابعة ومساءلة الإدارة عند اختيارها للسياسات والطرائق المحاسبية وانتهاءًا بشفافية الإفصاح عن تلك الممارسة على شكل تقارير مالية باعتماد معايير الابلاغ المالي في إعدادها لحماية حقوق المساهمين وتحقيق المعاملة العادلة بينهم.

المبحث الثالث/ الاسواق المالية وحوكمة التقارير المالية

اولا: مفهوم الاسواق المالية وانواعها

أصبحت أسواق الأوراق المالية تحظى باهتمام بالغ في كافة الدول لما تقوم به تلك الأسواق من دور هام في حشد المدخرات الوطنية ثم توجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وزيادة معدلات الرفاهية لدى الأفراد .ويعبرعن سوق الاوراق المالية لغويا المكان الذي تجري فيها التعاملات على الأوراق المالية بواسطة أشخاص مؤهلين ، ومختصين جدا في ذلك النوع من العمل وتلك التعاملات تجري في أماكن وأوقات محددة، وتتم التفرقة عادة بين نوعين من البورصات (الاسواق المالية) (الداعور وعابد ،2009: 213)

النوع الأول :بورصة الأوراق المالية

النوع الثاني :بورصة التجارة ويقتصر التعامل فيها على(المنتجات الزراعية والصناعية)

وقد اعطت الادبيات الاقتصادية كلمات مختلفة في وصف مفهوم الاسواق المالية ،ولكن كلها ذات معنى واحد ومن هذه المفاهيم الاكاديمية ان وجود اسواق هي لتحويل الأموال من الافراد والشركات التي تمتلك فائضا ماليا (مجهزي الاموال) الى المستثمرين الذين لديهم حاجة الى هذه الاموال (مستخدمي الاموال) فالاسواق المالية تعرف على انها المكان الذي يتم فيه قيد الاوراق المالية بين البائعون والمشترون والسماسرة والمؤسسات والهيئات والشركات المرتبطة بعمليات تداول الاوراق المالية وفقا لتفسير وتحليل المعلومات المتدفقة اليهم ، فهو عبارة عن الية نقل الارصدة الفائضة من المدخرين وايصالها الى المستثمرين عن طريق تبادل الاوراق المالية بين بائعي الاوراق المالية ومقتني الاوراق المالية ،وتنظم هذه الاسواق قوانين وانظمة ولوائح تضمن سير العملية بسهولة وسرعة وذلك حماية للمستثمرين وتدعيم ثقتهم بالأسواق المالية (الغزالي ،2004: 3-5)أو أنه المكان القانوني الذي تتحول فيه المدخرات إلى استثمارات حقيقية عن طريق الأسهم والسندات المطروحة من قبل الوحدات الاستثمارية للاكتتاب العام ، في حين عرفها كاتب آخر بأنها مكان التقاء عرض الأموال المدخرين (بالطلب عليها) المستثمرين حيث إنها تساعد على تحويل جانب من مدخرات المجتمع إلى استثمارات مفيدة، وبالتالي تساعد على إنهاء عملية التكوين الرأسمالي، أي صناعة رأس المال الذي يعد واحداًمن أهم عوامل الإنتاج. ويمكن تقسيم سوق المال تبعا للمعلومات التي يحصل عليها الى :(الداعور،عابد، 215:2009)

1.أسواق كفوءة . 2. أسواق غير كفوءة .

ثانيا : احتياجات المستثمرين للمعلومات المحاسبية في الاسواق المالية

ان المشكلة التي تواجه متخذي القرارات الاستثمارية بصفة عامة هي :ماهو الهدف الاستثماري ؟ وهل يريد المستثمر عائدا اكبر مع درجة مخاطرة اعلى ام العكس ؟ للاجابة على ذلك فانه يتطلب دراسة انواع الاستثمارات المتاحة وخصائص كل منها والعوائد والمخاطر المتوقعة وذلك من خلال تحليل المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي تعد الركيزة الاساسية التي يعتمدها المستثمرون والمحللون الماليون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ،ففي سوق المال تشكل المعلومات روح هذه السوق ولكي تؤدي السوق المالية دورها بفاعلية وكفاءة يتوجب ان يتوفر فيها المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات التي يتم تداول ادواتها المالية فيها من ناحية اخرى فان الافصاح الذي تتضمنه القوائم والتقارير المالية المنشورة يمكن ان تؤدي الى تعديل سلوك المستثمرين.(ابراهيم ،الظاهر،2011: 120-121)

ان توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية للمتعاملين في الاسواق المالية من شأنه ان يزيد من ثقة المستثمرين وتشجيعهم على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار ومن ثم تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية، وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ان المستثمرين والدائنين احد اهم مستخدمين التقارير المالية على اساس :(الوتار ،2008: 24)

1- ان قرارات هذه الفئات من مستخدمي التقارير المالية ذات اثر في عملية تخصص الموارد .
2- ان المعلومات المقدمة لمقابلة احتياجات هذه الفئة قد تكون مفيدة للفئات الاخرى والتي لها نفس اهتمامات المستثمرين والدائنين .

ان إغفال أو تحريف في المعلومات المحاسبية، يمكن أن يؤدى إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه. حيث ان تعزيز تقرير الإدارة بكشوفات وجداول ونماذج عن تقييم أداء الشركات يعد أمراً مرغوبا فيه، وينبغي السعي لتكريس العملبه. فيجب الإفصاح عن كافة البنود غير العادية ،وبنود الفترات السابقة، التي تؤثر على دخل الفترة الحالية بفقرات مستقلة في البيانات المالية، مع إعطاء الإيضاحات الكافية والملائمة معها فيكشف الإيضاحات أو في الهوامش، وينبغي الإفصاح عن أية دعاوى قضائية مقامة ضد الوحدة الاقتصادية أو لصالحها، أو أية نزاعات أو خلافات مع أطراف قانونية من شأنها أن تؤثر بدرجة مهمة على نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية أو وضعها المالي وكذلك عن حالات تجاوز أو إساءة استعمال أموال الوحدة الاقتصادية التي حدثت خلال السنة والإجراءات المتخذة بشأنها، والكشف عن كافة المعاملات والعلاقات والمصالح مع الجهات المستخدمة لها منها كشف تفاصيل الاستثمارات في الشركات التابعة ونسبة الملكية أو اسهم الشركات الأخرى مع بيان الطريقة المحاسبية المتبعة في تقويم وعرض الاستثمارات المالية وبيان المبلغ الكلي للأرباح والفوائد المتراكمة عن كل استثمار وتحليل ربحية الوحدة الاقتصادية ومصادرها والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها وبيان مبالغ الأرباح والخسائر غير الاعتيادية و تأثير التضخم على نتائج نشاط الشركة ومركزها المالي وتعمل الشركات العراقية بالافصاح عن عائد الاستثمار وبيان تطوره لثلاث سنوات في الأقل كما الزمتها القاعدة العراقية (6) لترشيد قرارات المستثمر باعتبارها من المؤشرات المالية لاداء الشركة .

ان الدور الاساسي للمعلومات في الاسواق المالية هو خدمة المستثمرين والمستفيدين الاخرين وكنتيجة لذلك فان المحددات والنتائج المترتبة على نوعية المعلومات هي التي تحدد مدى الاستفادة من هذه المعلومات من قبل المستفيدين منها ، ان التلاعب في المعلومات يؤدي الى فقدان الشفافية في القوائم والتقارير المالية في حين ان اهم الفوائد التي يمكن الحصول عليها من معايير الابلاغ المالي ذات النوعية العالية هو تحسين السيولة وخفض تكلفة راس المال.

لذا يعد صافي الدخل المحاسبي احد العلاجات الفاعلة لهذه المشكلة الاخلاقية لان صافي الدخل هو الرقم الاصدق في تمثيل الاداء الاداري في السوق ولذلك فان المدير الذي يخفق في ادائه او يحاول التلاعب في بيانات الشركة سوف يواجه بانخفاض القيم السوقية لاسهمه عبر الزمن ،لان صافي الدخل يمكن ان يكون متداخلا او مندمجا مع بقية الفقرات او البنود المحاسبية الاخرى كما انه يعد الرقم الاكثر قدرة على كشف التلاعب الحاصل في الشركة .(محمد ،2013 :236)

ثالثا :اهمية معايير الابلاغ المالي

وتبرز أهمية معايير الابلاغ المالي في انها توفر الاجماع على اختيار الاساليب التي تضمن الارتقاء بالمعلومات المحاسبية وزيادة جودتها وفائدتها لاتخاذ قرارات الاستثمار، وعند غياب تلك المعايير تصبح القوائم والتقارير المالية محل انتقاد واضح ولاتصلح للتفسير والتحليل من جانب المستثمرين أو المحللين الماليين وان القصور او التضليل التقارير المالية سيؤثر ويلحق اضرارا بالمستثمرين الحاليين او المرتقبين على حد سواء .ويمكن الاعتماد على النقاط الآتية كمعايير لحوكمة التقارير المالية وهي :(بن درويش ، 2007: 21)

1-الإلتزام بالقوانين والقرارات الحكومية.
2-الإلتزام بقرارات الجمعية العمومية للمساهمين.
3-كفاءة وفعالية الأداء في تحقيق الهدف من تأسيس الشركة وأهدافها الستراتيجية.
4-سلامة الممارسات المحاسبية والإدارية وفقا لقاعدة أفضل الممارسات.
5-دقة وموضوعية التقارير المالية وغير المالية واكتمالها وشفافية الإفصاح وملاءمة توقيته.

إذ ان المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية حدد فيها البيانات المالية والخصائص النوعية التي تحدد صلاحية المعلومات في التقارير المالية فضلا عن مجموعة من الصفات الثانوية منها امكانية المقارنة والثبات الذي يعني ان الشركة تطبق الطرائق والقواعد المحاسبية نفسها على المعاملات الاقتصاديه من فترة الى اخرى دون تغيير .

وجاء المعيار المحاسبي الدولي رقم(8) بتحديده للسياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والاخطاء والذي يهدف الى فرض معايير لعملية اختيار وتغيير السياسات المحاسبية ،لان اختيار الطريقة المحاسبية له تأثير على صدق النتائج والمركز المالي للشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية ، فقواعد واخلاقيات السلوك المهني يحتم على المحاسب ان يكون اختياره للطريقة المحاسبية نابعة من قناعته الحسية بانها الافضل تبعا لطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية والعوامل الاقتصادية او العوامل الاخرى .

وقد جاءت القاعدة المحاسبية العراقية (6) بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية ، تناولت الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المتبعة في إعدادها والطرق المحاسبية المستخدمة والمتغيرات الجارية عليها ، وما يجب أن يتضمنه تقرير الإدارة بشأن الإفصاح عن كافة المعلومات الخاصة بالوحدة الاقتصادية وواقع أدائها والتوقعات المستقبلية لنشاطها،فضلا عما يجب أن يتضمنه تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن البيانات المالية للوحدة وعنأية بيانات أومعلومات أو إيضاحات ضرورية. للوصول إلى فهم أفضل للبيانات المالية، وتوفير معلومات ومؤشرات عن أداء الوحدات الاقتصادية، وإعطاء صورة حقيقية وواضحة ومتوازنة عن نتائج نشاطها وأوضاعها المالية.

فضلا عن هذه المعايير جاءت مؤسسة معايير الابلاغ المالي في 2010 بمعايير اضافية لتحسين مستوى الشفافية في عملية الابلاغ المالي حتى تعكس الحقائق والقيم الاقتصادية للشركات تحت مسمى جديد اطلق عليها معايير الابلاغ المالي الدولي والتي يعد مجلس معايير المحاسبة الدولية جزءا منها ليأخذ على عاتقه تعديل وتطوير كافة معايير المحاسبة الدولية والجدول التالي يبين معايير الابلاغ المالي :

جدول(1) معايير الابلاغ المالي

رقم المعيار	عنوان المعيار	تاريخ صدور المعيار	هدف المعيار	الملاحظات
IFRS/1	تبني معايير الابلاغ المالي الدولي للمرة الاولى	2004/1/1	تحقق الشفافية لمستخدمي القوائم المالية بتوفير معلومات مقارنة لكل الفترات المعروضة بتكلفة لاتتجاوز المنفعة لمستخدميها .ويطبق المعيار للوحدات التي تستخدم المعايير لاول مرة والتقارير المرحلية للوحدة والمعدة على اساس المعيار المحاسبي الدولي 34.	
IFRS/2	الدفع على اساس الاسهم	2005/1/1	بيان وصف كيفية التقرير عن العمليات التي تتضمن التسديد من خلال اصدار الاسهم واثار تلك العمليات في بيان الدخل والمركز المالي.	
IFRS/3	اندماج الاعمال	2004/3/31	بيان كيفية التقرير عن عمليات اندماج منشآت الاعمال كما يتم الاعتراف بالشهرة كأصل وكيفية معالجتها .	حل محل المعيار IAS 22
IFRS/4	عقود التأمين	2005/1/1	الافصاح عن المبالغ الواجب اظهارها في القوائم المالية الناشئة عن عقود التأمين والمعالجات المحاسبية لها .ولا يتناول هذا المعيار المعالجات المحاسبية التي تقوم بها شركة التامين مثل المعالجات المحاسبية للاصول المالية التي تحتفظ بها شركة التأمين او الالتزامات التي تصدرها	
IFRS/5	الاصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة	2005/1/1	بيان المعالجة المحاسبية للاصول غير المتداولة والمحتفظ بها للبيع والعرض والافصاح عن العمليات الموقوفة .	حل المعيار 35 IAS
IFRS/6	استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية	2006/1/1	بيان كيفية التقرير عن الكشف عن المصادر الطبيعية ومعالجات تكاليف حق التنقيب ،والدراسات الجغرافية والاستكشاف والحفر والعينات ودراسة الجدوى	حل محل المعيار32 IASالافصاح فقط
IFRS/7	الادوات المالية ،والافصاح	2007/1/1	بيان متطلبات الافصاح المتعلقة بالادوات المالية في القوائم المالية.	
IFRS/8	القطاعات التشغيلية	/11/30 2006	الافصاح عن معلومات تفيد مستخدمي القوائم المالية والتقارير بتقييم طبيعة الانشطة التجارية للوحدات الاقتصادية .	حل معيار IAS14

IFRS/9	الادوات المالية	2018/1/1	يهدف الى الاعتراف بالادوات المالية سواء كانت اصول او مطلوبات مالية او مشتقات وكذلك العقود الاخرى .ولايطبق هذا المعيار على ادوات الملكية التي تصدرها الوحدة كالاسهم ولا الحقوق الشركات التابعة او الزميلة او العقود المشتركة او الدفعات المرتكزة على الاسهم او الحقوق والمطلوبات التي تنشأالتي تنشأبموجب عقود التأمين .	سيحل محل المعيار IAS39اعتبارمن 2018/1/1
IFRS/10	القوائم المالية الموحدة	2013/1/1	يتعلق المعيار باعداد وعرض القوائم المالية الموحدة من قبل الشركة الام ويحدد مبادئ السيطرة وبيان كيفية السيطرة .	حل محل المعيار 28 IASفيما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة فقط
IFRS/11	الترتيبات المشتركة	2013/1/1	يحدد بموجبه تحديد الترتيب المشترك التي تكون الوحدة الاقتصادية طرفا فيه وذلك بتقييم الحقوق والمطلوبات ذات العلاقة بالترتيب والمحاسبة عن هذه الحقوق والمطلوبات وفقا لطبيعة الترتيب .	
IFRS/12	الافصاح عن المصالح في الكيانات الاخرى	2013/1/1	يهدف الى الافصاح عن المعلومات التي تمكن الاطراف المستفيدة من تقييم طبيعة الحقوق في الوحدات الاخرى والمخاطر المتعلقة بها واثارها على المركز المالي ونتائج ادائها وتدفقاتها المالية .	
IFRS/13	قياس القيمة العادلة	2013/1/1	يهدف المعيار الى تعريف القيمة العادلة ووضع اطارا منفصلا لكيفية قياس القيمة العادلة ووضع متطلبات الافصاح عن القياس وتبني الهيكل للقيمة العادلة وتحويله الى طرف اخر بدلا من تسويته او اطفاءه .	
IFRS/14	الحسابات النظامية المؤجلة	2016/1/1	يهدف الى تحديد متطلبات الابلاغ المالي عن ارصدة الحسابات النظامية المؤجلة والتي تنشأعندما يقدم الكيان السلع والخدمات الى الزبائن بسعر او معدل يخضع لتعليمات معينة.	
IFRS/15	الايراد من العقود من الزبائن	2018/1/1	يتناول المبادئ الاساسية لمعلومات الابلاغ عن طبيعة ومبالغ وتوقيت وعدم التأكد الايرادات او التدفقات النقدية الناشئة من عقود الوحدة مع الزبائن.	سيحل محل المعيارين IAS11 والمعيار 18 IAS
IFRS/16	الايجارات		يتناول المبادئ الاساسية للاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن الايجارات وابقى المعيار على المعالجات والمتطلبات لدى المؤجر في المعيار 17 IAS	سيحل محل المعيار 17 IAS

الجدول من اعداد الباحثين

IFRS/

رابعا :حوكمة التقارير المالية في اسواق راس المال

ان أهمية المعلومات في ظل حوكمة التقارير المالية تركز على إعادة الثقة للمتعاملين في أسواق المال، والتي تهدف إلى إعطاء صورة واضحة للواقع الاقتصادي للشركة، وعلى هذا الأساس جاء مبدأ الإفصاح والشفافية كمبدأ رئيس تعتمد عليه حوكمة التقارير المالية ، والذي ينطوي على إعداد ومراجعة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بما يتوافق مع المعايير المتعارف عليها.

ان حوكمة التقارير المالية تركز على تطبيق معايير الابلاغ المالي التي تهتم بتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها من أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية ، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد إلى دورها في تنشيط سوق الأوراق المالية ، وقد أكدت على ذلك الدراسات التي قام بها بنك كريدي ليونيه Credit Lydnnais S. A. عام 2002 من وجود علاقة بين مستويات الحوكمة في الدول المختلفة من ناحية وبين درجة نمو وتطور أسواقها المالية وأداء الأسهم بها من ناحية أخرى.(خليل ،بدون سنة :6)

فكل من الإفصاح والشفافية لهما دور في ضمان شفافية واستقامة وانتظام المعاملات في أسواق المال، وذلك حماية لدور سعر السهم في تقييم الشركة. ويبرز هذا الدور من خلال قواعد الشفافية والإفصاح.والذي بدوره يشير إلى مبدأ نشوء بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق فهي تعبر عن الصورة الصادقة للمعلومات عن أحداث ومعاملات الشركة الواردة في التقارير المالية التي تم اعدادها وفقا لمعايير الابلاغ المالي الخاص باعدادها ،وهي تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وواعية.

فالشفافية لا تعد موضوعا جديدا أودخيلا على نظم حوكمة التقارير المالية فهي الآن وكما كانت في الماضي،تحتل مكانها الرفيع في كل شركة ومنظمة لكن الفارق يكمن في حجم الاهتمام الموجه لهذه القضية من الجمهور والعامة نتيجة الأزمات التي اجتاحت بعض الدول ونشوء هذا المفهوم الجديد لها.(حسين ،محمد ، 2012: 10)

ان ممارسة حوكمة التقارير المالية يؤدي إلى تعزيز ثقة المساهمين كما يساعد على ضمان تحقيق أفضل عائد على استثماراتهم،كما تحرص معظم الشركات على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب لتحليل ربحية الوحدة الاقتصادية ومصادرها والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، وبيان مبالغ الأرباح والخسائر غير الاعتيادية.وتأثير التضخم على نتائج نشاط الشركة ومركزها المالي. وقد حدد المعهد القانوني للمحاسبين الإداريين إن حوكمة التقارير المالية الجيدة تعمل على: (سعيد ،2009: 43)

1- تخفيض المخاطر.
2- تعزيز الأداء.
3- تحسين الوصول إلى الأسواق المالية.
4- تحسين القيادة.
5- إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة عن المسؤوليةالاجتماعية.

فعند وجود أي تغيير في سياسة محاسبية أو طريقة استخدامها ينبغي أن يوصف هذا التغيير, وان يحدد تأثيره قيميا وكمياً، وينبغي مراعاة جانب الحيطة والحذر في إعداد البيانات المالية، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها،على أن لايبرر ذلك تكوين احتياطات سرية أو غير معلنة. كما اثرت في التقليل من التلاعب المحاسبي حين وضعت(معاييرالابلاغ المالي) التعليمات:(ابو نصار وحميدات ،2009)

*يجب ان تعرض مع البيانات المالية للسنة الحالية البيانات المقارنة للفترة السابقة، فأن اجري تغيير في طريقة تبويب وعرض المعلومات للسنة الحالية وجب إعادة عرض وتبويب معلومات الفترة السابقة بنفس الطريقة ،إلا إذا كان ذلك غير ممكن عندئذ ينبغي الإفصاح في الهوامش.

*ينبغي أن تفصح الوحدة الاقتصادية عن السياسات والطرق المحاسبية التي استخدمت في إعداد بياناتها المالية، والمتغيرات الجارية عليها.

كما ان حوكمة التقارير المالية تهتم بتحقيق الإفصاح والشفافية لكافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها من أهمية ودور فاعل في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية ، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد دورها في تنشيط سوق الأوراق المالية .

خامسا: حوكمة التقارير المالية لاتخاذ القرار الاستثماري

أصبحت درجة التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة أحد المعايير الأساسية التى يضعها المستثمرون فى اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة فى ظل النظام الإقتصادى العالمي الحالي والذى يتسم بالعولمة واشتداد المنافسة بين الشركات والمؤسسات المختلفة لدخول أسواق المال سواء المحلية أو العالمية من أجل الاستثمار.

ويتفق معظم الباحثين مع المحللين الذين يطالبون الشركات بالإفصاح عن حوكمة القوائم والتقارير المالية في شركات المساهمة العامة لما لها من تأثير مهم على قرار المستثمر في الاستثمار فيها،فلائحة حوكمة القوائم والتقارير المالية تعد أداة جيدة لاتخاذ القرار الاستثماري في الشركات المساهم كما انها تُمكن المستثمر من الاستنتاج من ان ادارة الشركة المتمثلة بمجلس الادارة والادارة التنفيذية وعلمها التام بما يحدث في الشركة ، فهي لاتعني مجرد احترام لمجموعة من المبادئ وتفسيرها بشكل ضيق وإنما هي ثقافة وأسلوب في ضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديريها والمتعاملين معها، لذا فكلما اتسع نطاق تطبيقها كلما كانت المصلحة أكبر وأعم للمجتمع . وعلى الشركات أن تواكب التطورات في الأسواق المالية الداخلية والخارجية وأن تضمن التواصل والتبني والتنفيذ مع المعايير والمبادئ الدولية الخاصة بالحوكمة وأن ينعكس ذلك إيجابا في تعزيز ثقافة الشركة.

كما يتطلب أن تعزز البيانات المالية الرئيسة بكشوفات تحليلية مرفقة لتفصيل القيم والأرقام الظاهرة فيها والربط فيما بينهما والإفصاح عن الأحداث المهمة التي تقع بين تاريخ الميزانية العامة وتاريخ الانتهاء منها و إعدادها وما هو التعديل الذي خضعت اليه واسبابه ،بصورة مفصلة،و بيان آثرها على نتائج السنة الحالية او السنوات اللاحقة، وتظهر إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرون الاجتهاد أوالحكم الشخصي في التقرير المالي وفى هيكلة العمليات. ان استخدام المديرين للاجتهاد في إعداد التقارير المالية و التلاعب في التقارير المالية ،لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة ،أو التأثير على المخرجات. لغرض إما حجب القيمة الأساسية او التأثير على تخصيص الموارد يعطي بدوره أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب هذا التلاعب.

المبحث الرابع/ دراسة تحليلية لعينة مختارة من الشركات المساهمة في العراق/الجانب العملي

اولا :تحديد الشركات عينة البحث

تتمثل عينة البحث عدد من الشركات المساهمة في العراق وقد تم توزيع (135) استمارة استبانه على محاسبي ومساهمي هذه الشركات وقد تم استرداد (96) استمارة أي مايعادل نسبة 70% من مجموع الاستمارات الموزعة وبالشكل الاتي

جدول (2)
توزيع استمارة الاستبانة على الشركات المساهمة العراقية

الشركات المساهمة	عدد الاستمارات	النسبة
البادية للنقل العام	14	%14.6
العراقية للنقل البري	9	%9.4
بغداد للمشروبات الغازية	17	%17.7
العراقية للمنتجات الزراعية	15	%15.6
اسياسل للاتصالات	20	%20.8
الشرق الاوسط لانتاج الاسماك	21	%21.9
المجموع	96	%100

ثانيا: الاساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل

تم الاعتماد على الاساليب الاحصائية في تحليل البيانات حول مدى امكانية الاعتماد عليها واستخدامها في استخراج وتفسير النتائج وذلك من خلال العلاقات الرياضية والإحصائية بين متغيرات البحث.

وقد تم تفريغ البيانات من استمارات الاستبانة من خلال الاستعانة ببرنامج اكسل والاستفادة من بعض العلاقات الرياضية والاحصائية من هذا البرنامج لاستخراج بعض النتائج فضلا عن الاستفادة من البرنامج الاحصائي SPSS في تحليل البيانات المستخرجة ايضا.

وتضمنت الاساليب الاحصائية التي تم استخدامها في استخراج النتائج والتحليلات الاتي:
1-المتوسطات الحسابية.
2-الانحرافات المعيارية والنسب المئوية .
3- معامل الانحدار الخطي البسيط.
4- تحديد B و t بمعرفة الفروقات المعنوية.
5- تحليل التباين .

ثالثا: تحليل نتائج البيانات وصف عينة البحث

1. توزيع افراد البحث حسب الجنس

يمكن ان نستنتج من الجدول (3) بان الاناث تشكل نسبة 34% وهي نسبة لابأس بها توحي بمشاركة الاناث في مجال المساهمة ولكنها قليلة مقارنة بالذكور،فمن المعتاد ان الاناث كثيرة التحوط و التخوف والشك في اتخاذ قراراتها مالم تحصل على دقة وزيادة في المعلومات لإزالة الشك والتخوف وانخراطها في مجال المساهمة.

جدول (3)
توزيع افراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	63	%66
انثى	33	%34
المجموع	96	%100

2. توزيع افراد العينة حسب التخصص العلمي

ويظهر الجدول (4) بان افراد العينة تتمتع بحالة علمية ومؤهلات اكاديمية مما يمكنهم من بناء تصورات حول المعلومات وتميزهم للمعلومات ولذلك يمكن الاعتماد على خبرتهم المهنية وآرائهم في تحليل نتائج الاستبانة.

جدول (4)
توزيع افراد العينة حسب التخصص العلمي

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة المئوية
دون شهادة الاعدادية	12	%13
اعدادية	9	%9
دبلوم	15	%15
بكالوريوس	30	%31
ماجستير	18	%19
دكتوراه	12	%13
المجموع	96	%100

3. توزيع افراد العينة حسب سنوات الخدمة في مجال المحاسبة

شان افراد العينة لديهم خبرة عملية لان معدل 82% لديهم اكثر من 10 سنوات خدمة في مجال عمله وهذا يدل على ان اجاباتهم جاءت نتيجة الممارسات والخبرة المتراكمة وكما في الجدول(5) الاتي :

جدول (5)
توزيع افراد عينة البحث حسب سنوات الخدمة في مجال المحاسبة

سنوات الخدمة	العدد	النسبة المئوية
1-9 سنة	4	%18
10-19 سنة	8	%37
20-29 سنة	4	%18
30-39 سنة	6	%27
المجموع	22	%100

4- توزيع افراد العينة حسب عدد الاسهم

ان افراد العينة لديهم خبرة عملية لان معدل 85% لديهم اكثر من 100 سهم في الشركة وهذا يدل على ان اجاباتهم جاءت نتيجة الخبرة المتراكمة.

جدول (6)
توزيع افراد عينة البحث حسب عدد اسهم المساهمين

عدد اسهم المساهمين	العدد	النسبة المئوية
اقل من 100 سهم	11	%15
100-200 سهم	21	%28
200-300 سهم	23	%31
300 سهم فأكثر	19	%26
المجموع	74	%100

كل ذلك يمكن ان يساعد على القول بكفاءة وثقة هذه العينة بالاعتماد على اراء افرادها في بلوغ اهداف هذا البحث.

1- وصف متغيرات البحث.

أ- وصف متغيرات حوكمة القوائم والتقارير المالية في ظل معايير الابلاغ المالي وتشخيصها اظهر الجدول (7) تاييد معظم المحاسبين والمساهمين على ان هناك دور رئيس للمعلومات المحاسبية في الاسواق المالية وهو خدمة المستثمرين والمستفيدين الآخرين حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.75) وانحرافها المعياري (0.43994) ،اذ ان نسبة الموافقين على محور الاستبانة (95%) مما يدل تأثيرها على قرار المستثمر .

جدول (7) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاجابات افراد عينة البحث (حوكمة التقارير المالية في ظل معايير الابلاغ المالي

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
X1	4.1563	0.62782	%83.13
X2	4.4375	0.71561	%88.75
X3	4.7500	0.43994	%95.00
X4	3.7813	0.87009	%75.63
X5	3.5625	0.75935	%71,25
X6	4.4063	0.61484	%88,13
X7	4.3125	0.73780	%86.25
X8	4.5000	0.71842	%90.00
X9	3.8125	0.82060	%76.25
X10	4.4375	0.71561	%88.75

ب – وصف متغيرات اثر قرارات الاستثمار وتشخيصها

يتبين من الجدول (8) بان هناك ضرورة لخضوع الشركات المساهمة في العراق للمسألة القانونية في حالة عدم الافصاح عن بعض المعلومات الجوهرية التي تؤثر على قرارات المستثمر حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.5938) وانحرافها المعياري(0.55992)اذ ان نسبة الموافقين على محور الاستبانة(91.88%).

جدول (8) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاجابات افراد عينة البحث لفقرات تأثير المعلومات المحاسبية على قرار الاستثمار في الاسواق المالية

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
X11	4.5938	0.55992	%91.88
X12	4.0000	0.67202	%80.00
X13	3.9375	1.41279	%78.75
X14	3.9063	0.89296	%78.13
X15	4.4688	0.71772	%89.38
X16	3.7188	1.30098	%74.38
X17	3.9375	1.07576	%78.75
X18	4.1875	0.93109	%83.75
X19	4.5000	0.56796	%90.00
X20	4.4688	0.50701	%89.38

2-اختبار فرضيات البحث :

أ- اختبار علاقة الارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغيرين المبحوثين

تفصح معطيات الجدول (9) عن توفر علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وموجبة بين مجمل مؤشرات المتغيرين المبحوثين وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط المحسوبة البالغة 0.631 وعند مستوى معنوية البالغ 0.05

جدول (9)

علاقة ارتباط بين حوكمة التقارير المالية ومعايير الابلاغ المالي مع قرارات الاستثمار

المتغير المستقل / المتغير المعتمد	حوكمة التقارير المالية ومعايير الابلاغ المالي
قرارات الاستثمار	0.631

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين حوكمة التقارير المالية في ظل معايير الابلاغ المالي وقرارات الاستثمار المبحوثين وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط المحسوبة البالغة 0.631 وعند مستوى معنوية البالغ 0.05 مما يؤكد قبول الفرضية الاولى.

ب- اختبار علاقة الاثر بين المتغيرين المبحوثين

تكشف معطيات الجدول (10) عن توفر علاقة تأثير ذو دلالة معنوية وموجبة ايضا بين حوكمة التقارير المالية في ظل معايير الابلاغ المالي وقرارات الاستثمار

جدول (10) علاقة التأثير بين حوكمة التقارير المالية في ظل معايير الابلاغ المالي وقرارات الاستثمار

المتغير المستقل / المتغير المعتمد	حوكمة التقارير المالية في ظل معايير الابلاغ المالي					
	R2	F		B	T	
		المحسوبة	القيمة الجدولية		المحسوبة	القيمة الجدولية
قرارات الاستثمار	%39.82	4.565	4.17	0.328	2.137	2.0399

يتبين من الجدول (10) الخاص بنتائج تحليل الانحدار وجود تأثيرا معنويا لحوكمة التقارير المالية في ظل معايير الابلاغ المالي بوصفها متغيرا مستقلا في قرارات الاستثمار يعدها متغير معتمد اذ بلغت قيمة F المحسوبة (4,565) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البلغة (4,17) عند مستوى دلالة (0,05) وبلغت قيمة التحديد R2 40% تقريبا في قرارات الاستثمار تعود الى تأثير المتغير المستقل حوكمة التقارير المالية في ظل معايير الابلاغ المالي على المتغير المعتمد قرارات الاستثمار.

الاستنتاجات:

لقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والعملية والتي تتمثل في الاتي:

1-يتطلب أن يكون الافصاح شاملا بدرجة كافية تسمح بتقييم المركز المالي للوحدات الاقتصادية وأداءها والتعرضات للمخاطر لأعتبار أن الهدف الاساس من التقارير المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي وعن نتائج النشاط.

2- لنجاح حوكمة التقارير المالية لابد للادارات أن تقتنع بأهمية قواعد وضوابط حوكمة التقارير المالية بما يساعد في تنفيذها وتطوير الهياكل الداخلية للشركات بهدف دعم الشفافية وضمان سلامة الادارة، وأهميتها لرفع القدرة التنافسية المالية.

3-ان تطبيق حوكمة التقارير المالية يُمكن المستثمر من الاستنتاج ان ادارة الشركة والمتمثلة في مجلس الادارة والادارة التنفيذية ادارة قوية وعلى دراية تامة بما يحدث في الشركة .

4-تحقق وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين حوكمة التقارير المالية في ظل معايير الابلاغ المالي وقرارات المستثمرين .

5- تحقق وجود تأثير معنوي بين حوكمة التقارير المالية في ظل معايير الابلاغ المالي وقرارات المستثمرين.

التوصيات :

يمكن تقديم عدد من التوصيات التي تؤدي الى تحقيق هدف البحث وهي :-

1- على الشركات ان تواكب التطورات في الاسواق المالية الاقليمية منها والعالمية وان تضمن مواصلة تبني وتنفيذ افضل المعايير والمبادئ الدولية الخاصة بالحوكمة لان ذلك سوف ينعكس ايجابيا في تعزيز ثقافة الشركة وبالتالي ينعكس ذلك على التقارير المالية المقدمة من قبل تلك الشركات.

2- وضع الانظمة المناسبة والفاعلة للتدقيق والرقابة الداخلية وتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية عن البيانات والمعلومات

3- وضع الهياكل التنظيمية للادارات التنفيذية وتفعيل ادوارها ووضع أنظمة فاعلة للتقارير عن مختلف الادارات والاقسام.

المصادر والمراجع

اولا : المصادر العربية

أ : الوثائق والنشرات

1- القاعدة العراقية رقم (6) بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية http://www.d-raqaba-m.iq/pdf/rule6.pdf m.iq/pdf/rule6.pdf

2- المعيار المحاسبي رقم (8) -http://infotechaccountants.com/forums/topic/19761

3- يوسف ،محمد طارق ،2009، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق مبادئ ودراسات حوكمة الشركات ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر

ب: الكتب

1- ابو نصار،محمد ،وحميدات ،جمعة،2009 ، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية ،الطبعة الثانية -دائرة المكتبة الوطنية ،عمان الاردن.

ج: الرسائل الجامعية

1- التميمي، عباس حميد يحيى، 2008، أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة: دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

2- آل غزوي، حسين عبد الجليل ، 2010 ، حوكمة الشركات واثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية (دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ،الاكاديمية العربية الدانمارك منشورة .
http://.aoacademy.org/docs/international_accounting_standard_24042011.pdf
3- الوتار ، سيف عبد الرزاق ، 2008، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة الصناعية في سوق العراق للاوراق المالية للفترة 2004-2006 رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل .
4- سعيد ،عهد علي ،2009،الاثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا دراسة ميدانية ،رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ،جامعة تشرين.
http://www.tishreen.edu.sy/sites/default/files/research_letter/Faculty.pdf
5- يعقوب، فيحاء عبدالله، 2006، التدقيق الداخلي ودوره في التحكم المؤسسي، دراسة تطبيقية على المصارف العراقية الخاصة، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

د بحوث والدوريات

:

1- ابراهيم ،محمود ،والظاهر،عبد الستار، 2011،اثر الافصاح المحاسبي على اتجاهات وسلوك المستثمرين دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل المجلد 33 العدد 104.
2- ابراهيم، عبد السلام، وكريم، فاضل عباس،2013 ،حوكمة الشركات ضرورة استراتيجية لمنظمات الالفية الجديدة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=63165
3- الجليلي ، مقداد احمد ،ورمو،وحيد محمود ،2012، اخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في استراتيجيات الحد من الفساد الاداري مجلة تنمية الرافدين كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل المجلد 34 ،العدد 106.
4- الداعور ، جبر إبراهيم،وعابد، محمد نواف ،2009،" أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية "(دراسة تطبيقية)، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السابع عشر، العدد الأول.
5- الشمري، صادق راشد، 2008، الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي المؤسسي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17،.www.org.ned
6- الغزالي ،عيسى محمد ،2004، تحليل الاسواق المالي،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنميةالاقطار العربية العدد السابع والعشرون –مارس /اذار السنة الثالثة
www.arab-api.org/images/publication/pdfs/90/90_develop_bridge27.pdf
7- عيسى، سمير كامل محمد ،2008 ، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 1، المجلد 45
http://www.aabfs.org/ar/pdf/JournalVol22011.pdf
8- محمد ،نور توفيق ، 2013، العلاقة بين تباين المعلومات وسياسة توزيع الارباح (تطبيق في عينة من الشركات المسجلة في سوق عمان للاوراق المالية ، مجلة تنمية الرافدين كلية الادارة والاقتصاد المجلد 35 ،العدد 111.

ه:المؤتمرات والندوات

1- حسن ،محمد نجيب محمد صادق ،2006، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد – وجهة نظر محاسبية ، مؤتمر الزيتونة

2- حسين ،بن الطاهر ، محمد،بو طلاعة ، 2012، اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم الماليه في ظل النظام المحاسبي /الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خضير – بسكرة

و :الانترنيت

1- الامين، احمد ،2010 ، حوكمة الشركات في مصر
http://kenanaonline.com/users/esraaa/posts/112118

2- بن درويش ،عدنان بن حيدر ،2007، حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/07

3- خليل، محمد أحمد إبراهيم، (بدون سنة)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية (بدون تفاصيل)،www. sds.com

4- محمد الشجيري ،الفصل الرابع
Mastercomptabilite.e.monsite.com/nedias/files?1-1/pdfhttp://

ثانيا : المصادر الاجنبية

1--Cohen J.R &Hanno,2000, Auditors Governance and Management Planing Judgments Auditing,Journal of Practice and Theory,Vol(19) ,No(2)

2- Eric HONTZ &Aleksander Shkolinove,2009, Corporate Governance, The Instersection of Public and Private Reforme.
http://www.cipe. Org/ publicationsl fs/index-date.php

3-(IIA) Institute of Internal Auditors, (2003), Simply Good Business. Tone at the Top (August) Altamonte Springi, FL.

Implications of Financial Reporting Governance in rationalizing investors decisions In financial markets in light of An International Financial Reporting Standards (IFRS)/ An analytical study of a selected sample of the joint stock companies in Iraq

Abstract

The financial crises that occurred in South East Asia and America, and the discovery of the financial and administrative corruption that affected these companies, which led to the crisis. Since then, organizations and institutions interested in accounting have begun new ways to further rationalize the management of these companies. Hence the concept of governance, which means good governance. Al-Susiya confirmed its adoption of the financial reporting standards and adopted internal and external auditing for the purpose of increasing the reliability and credibility of the financial and reports that increase the confidence of investors in making their investment decisions in the financial markets The study dealt with the contribution of the governance of lists and financial reports to rationalize the decisions of investors in the financial markets by identifying the governance of financial reports in light of the financial reporting standards and their role in rationalizing investment decisions in the financial markets and through the distribution of questionnaires to a number of accountants and sample shareholders. That the success of the governance of financial reports, the departments must be convinced of the importance of rules and controls of governance to help in the implementation and development of the internal structures of companies in order to support transparency and ensure the safety of management, and its importance to raise the competitiveness Financial, And to reach several recommendations, including that the application of the governance of financial statements and reports can enable the investor to conclude that the management of the company and the board of management and executive management is strong and fully aware of what is happening in the company.